

## توليد المصطلح المعلوماتي وإنتاجه في عصر تكنولوجيا المعلومات

محمد العنساوية\*

### ملخص

يهدف البحث للكشف عن الوسائل والأساليب والطرائق التي أسهمت في توليد المصطلح المعلوماتي المتعلق بالبيانات والمعلومات والمعارف والحقائق والعلوم ذات الصلة في ظل تكنولوجيا المعلومات، وبيان ما يواجه ذلك من مشكلات ومعوقات، إضافة إلى الكشف عن دور الإدارة العربية في استيعاب المصطلح المعلوماتي ونشره، وتفعيل أدواره في خدمة الأرض والإنسان، وقد تم استخدام المنهج الوثائقي الذي يعتمد على المصادر والوثائق المطبوعة وغير المطبوعة، وكذلك المواد السمعية والبصرية وغيرها، وقد أثبتت نتائج البحث، وجود قصور في إنتاج المصطلح المعلوماتي في اللغة العربية، واللجوء إلى الترجمة أو التعريب، أو النقل بسبب سيطرة اللغات الأجنبية الذي كان أكثر وضوحاً لدى المختصين العرب، إضافة إلى وجود المشكلات والمعوقات المتنوعة التي واجهت إنتاج المصطلح المعلوماتي واستعماله على نطاق واسع ومطلوب، والقصور الواضح في دور الإدارات العربية في توليد المصطلح المعلوماتي وإنتاجه في نطاق الدور العربي وحمايته ونشره بالطرائق الأكاديمية والعلمية والمنهجية.

الكلمات الدالة: المصطلح المعلوماتي، توليد المصطلح المعلوماتي، حوسبة المصطلح المعلوماتي.

### المقدمة

تعتبر وسائل الاتصالات والتواصل الأداة التي أسهمت في نشر مظاهر الحياة المستقبلية المتمثلة في الثورة المعلوماتية التكنولوجية في العديد من الدول وانتقالها من جيل إلى جيل بكل يسر وسهولة، كما ساعدت هذه الأدوات والوسائل في إبراز تحديات هذه الثورة المعلوماتية وبيان أثرها على الشعوب (Hundly, Anderson, Bikson & Richard, 2010). وإن التوجه نحو مجتمع المعلومات عالمياً وعربياً وما يرافقه من تغيرات في كافة النشاطات الأنسانية أدى إلى تعاظم دور المعرفة في كافة نواحي الحياة وخاصة المعرفة العلمية والتقنية فالمصطلح أداة التعامل مع المعرفة والتواصل في مجتمع المعلومات، حيث ان تزايد المصطلح الجديد في اللغة تزايداً هائلاً في مجتمع المعلومات.

### مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة هذا البحث في الكشف عن القضايا المتصلة بتوليد المصطلح المعلوماتي في اللغة العربية، والمشكلات التي تواجه إنتاجه، ودور الإدارة في نشره وتوزيعه، وهي إشكالية تستدعي البحث في إنتاج المصطلح وما يعترض ذلك من مشكلات وما للإدارة من دور في إنتاج المصطلح المعلوماتي واستيعابه ونشره. وهكذا تمثلت هذه الإشكالية، إذ تمحور هذا التمثل في عدد من المحاور يمكن صياغتها للتوضيح في الأسئلة التالية:

السؤال الأول: ما وسائل توليد المصطلح المعلوماتي وأساليب إنتاجه في عصر تكنولوجيا المعلومات؟

السؤال الثاني: ما المشكلات التي تواجه توليد المصطلح المعلوماتي وإنتاجه؟

السؤال الثالث: ما دور الإدارة في استيعاب المصطلح المعلوماتي ونشره؟

### منهجية البحث:

تم استخدام المنهج الوثائقي الذي يعتمد على المصادر والوثائق المطبوعة وغير المطبوعة، وكذلك المواد السمعية والبصرية

\* البلقاء التطبيقية، الأردن. تاريخ استلام البحث 2015/12/1، وتاريخ قبوله 2016/3/26.

وغيرها، وذلك لمناسبته لطبيعة البحث وأهدافه والأسئلة التي يحاول الإجابة عنها.

#### أهمية البحث:

تكمُن أهمية هذا البحث في كونه يكشف ويبين الوسائل والأساليب والطرائق التي يمكن إتباعها لإنتاج المصطلح المعلوماتي في زمن انتكأ فيه العمل على التقانات الخادمة للمعارف والبيانات والمعلومات، إذ إن الفوائد المرجوة منه لا تقتصر على حقل واحد من حقول المعرفة، وإنما تشمل جميع الحقول المعرفية وتغذيها لغايات التغيير حيناً والتطوير أحياناً أخرى. كما تتبع أهميته من وضع المصطلح المعلوماتي في مساره الصحيح أمام الآلة، وذلك من حيث ما لهذه الآلة من شكل وما لها من عمل، وبخاصة بعد التغلب على مشكلات الإنتاج ومعوقاته في الحين الذي يتجلى فيه دور الإدارة في ذلك الإنتاج وفي استيعاب المصطلح المعلوماتي ونشره.

وانطلاقاً من هذا فإنّ هذا البحث يسهم في بلورة مدخلات العمليات الإصطلاحية وما فيها من محتويات وما تخضع له من عمليات وما ينتج منها من مخرجات منها ما هو تنظيري بحت ومنها ما هو تطبيقي وعملي بالضرورة. كما أن الأهمية المتعلقة بجوهر المصطلح المعلوماتي لا تبرز إلا بعد حث الباحثين والدارسين في هذا الحقل على التعمق فيه وسبر أغواره لمواكبة روح هذا العصر عصر تكنولوجيا المعلومات الذي تتسارع فيه المعارف والبيانات والمعلومات والعلوم. وأرى أن أية معرفة أو معلومة لا أهمية لها إن لم تكن محكومة بمصطلح مناسب لها يمثل ما هو احتكامها إلى التقانة أو الآلة ذات المفعول الذي يخرج المعلومات أو المعرفة إلى حيز الوجود نظرياً وعملياً، وذلك من حيث العصرية والضرورة الحتمية في استثمار أي مصطلح معلوماتي مهما كان نوعه.

#### محددات البحث:

- القيم الأساسية لأي مصطلح معلوماتي متعلق بتقانة أو بآلة.
  - القيم المضافة المتعلقة بالعمليات التي تولد المصطلح المعلوماتي، أو توجد الآلة، أو التقانة التي تخدم ذلك المصطلح المعلوماتي، كما تخدم اختراع تلك التقانة أو تلك الآلة.
  - الحدود الزمانية (من سنة 1950 م إلى سنة 2014 م).
  - الحدود المكانية (منطقة العالم العربي كمنطقة دولية).
  - الحد الموضوعي (المصطلح، المعلومات، البيانات، المعارف، العلوم، التقانة).
- إن ضخامة الموضوع واتساع نطاقه جعلاني أقف في حيرة من أمر المصادر والمراجع التي يمكن استثمارها لتحقيق أهداف هذا البحث، ووجدت أنها على كثرتها لا تسهم بصورة جلية في تسهيل حل إشكالية البحث ولا في بلورة القيم الأساسية للمصطلح المعلوماتي وللتقانات الحديثة ولا في بلورة القيم المضافة لقيم الأساس لهما على حد سواء، لأنها لا تعدو أن تكون جهوداً فردية أو جهوداً مؤسسية لم تكتمل في ذاتها وموضوعاتها.
- ولعل نتائج هذا البحث تدعو إلى الاستزادة من الجهود التي لا يألوها الباحثون والدارسون والمفكرون في هذا الإطار وعلى مدى ربما يطول ولا يقصر ولا ينتهي أمده.

**مصطلحات البحث:** تعرض البحث إلى عدد من المفاهيم والمصطلحات، التي يرى الباحث ضرورة تعريفها إجرائياً وبشكل دقيق، وتبعاً للسياق الذي استخدمت به:

**توليد المصطلح المعلوماتي:** نعني به كل كلمة مفردة، أو تعبير يدل على مفهوم أو مفهومات أو على معنى أو معان في مجال المعلومات والبيانات والمعارف ذات الصلة بمجال من مجالات تكنولوجيا المعلومات.

1- **تكنولوجيا المعلومات:** نعني بها كل آلة أو جهاز أو تقانة يتم استخدامها وفق آلية أو طريقة أو أسلوب معين في معالجة البيانات والمعلومات والمعارف والعلوم المختلفة خدمة للعلوم والفكر وللإنسان وحاجاته.

2- **توليد وإنتاج المصطلح المعلوماتي:** نعني به إيجاد الكلمات المفردة أو التعبيرات الدالة على المفهومات والمعاني بأية طريقة من طرق الاختراع أو الابتداع أو التركيب والتكوين ليكون دالاً ومعبراً في مجال ما أوجد من أجله.

**للإجابة عن السؤال الأول الذي ينص على:** "ما وسائل توليد المصطلح المعلوماتي وإنتاجه في عصر تكنولوجيا المعلومات؟".

ولقد بدأ الاهتمام بإنتاج المصطلح المعلوماتي بالوسائل والأساليب المنهجية الصحيحة منذ العقد السادس من القرن العشرين، وانطلقت المؤسسات العلمية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والعسكرية بوضع الأسس والاستراتيجيات لوضع المصطلحات المعلوماتية ابتداءً من العلوم الأساسية وانتهاءً بالعلوم التطبيقية والتجريبية، إذ تشمل قائمة العلوم الأساسية علم وظائف الأعضاء وعلم النفس وعلوم اللسانيات وعلم المنطق.

ولقد ابتكر العلماء عدة تقنيات استعماليه لتطوير المصطلح العلمي، وتيسير الاهتداء إلى إنشائه، " ومن ذلك:

- 1- استعمال اللاحقة العلمية التي كانوا يطلقون عليها الياء الصناعية.
- 2- استعمال بعض الأبنية اللغوية مثل بناء (فعللة) للدلالة على جملة من المعاني الجديدة مثل (تلفزة)
- 3- الاستعمالات الجديدة الفصيحة السليمة في العربية المعاصرة مثل بناء (فاعول) مثل (صاروخ) و(ناسوخ) أي (الفاكس) و(حاسوب). (مرتاض، 1999: 27).

كما اتخذ المختصون طرائق وأساليب متنوعة لتوليد المصطلح المعلوماتي في ضوء عدد من العوامل التي تم اعتمادها فيما بعد لدى رصد وانتقاء المصطلحات الجديدة، وهي " عوامل تنطلق من الاستعمال والممارسة من ذوي الاختصاص في المجتمع واللغة التي يوضع المصطلح فيها:

- ورود المصطلح مستعملاً في الحقول الاختصاصية التي يوضع فيها.
- ورود المصطلح في لوائح المصطلح المتوفرة للحقل المعني.
- آراء مجموعات العمل الاختصاصية في الحقل المعني، وآراء مستعملي منتجات هذا الحقل.
- نوع النصوص التي ورد فيها استعمال المصطلح (الإنترنت، المقالات العلمية، الصحف، المجالات المتخصصة، المجالات العامة...).
- ورود المصطلح في الحقول الأخرى. وهذا العامل يتعلق بالمصطلحات التي سَتُعتمد لدى العامة على وجه الخصوص. (مراياتي، 2004: 2).

ولقد ساعد على ذلك المخترعات التقنية الحديثة، وأولها الحاسوب، إذ إن الحاسوب يقدم للمصطلحي مختلف الإمكانيات التوليدية في اللغة، وبما أن العمل المصطلحي يقوم على توليد التسميات الجديدة للدلالة على المفاهيم الجديدة فان الحوسبة المصطلحية التي ذكرناها تعد أساسية لإعانة المصطلحي على أن يجد بيسر الأدلة اللغوية المخصصة - أو الوحدات المعجمية المخصصة - التي تسد الخانات الفارغة في لغة العلم الذي يبحث فيه. وأما المعجمية المختصة التطبيقية فأوثق صلة بالتطبيق الصناعي في اللغة، ولذلك فان دور الحاسوب فيها أظهر وللحاسوب مجالات استعمال كثيرة، من أهمها التكنيز المصطلحي الذي يؤدي إلى تأليف المعاجم العلمية المختصة، التي يعتمد في جمعها ووضعها هي أيضاً على الحاسوب" (بن مراد، 1996: 54).

ويعتمد المختصون في ذلك على البرمجيات التي تم تصميمها لعدد من الغايات، منها إنتاج المصطلح العلمي، حسب معايير وقواعد ترتكز على قواعد اللغة وصرافها وتركيبها، " فإذا كان شيء منها مخزناً في (الحاسوب)، استطعنا أن نستدعي المعلومة التي نريد بذكر ما يمكن أو يحتمل أن يكون فيها من الكلمات، ولا شك أن الكلمات كثيرة الاشتقاق، لذا قد تتغير بتغير الجمل. فهذا البرنامج (المحلل الصرفي) سيساعدنا في الوصول إلى الكلمة وما تحتمل من اشتقاقات، ومن ثم نصل إلى المراد في ذلك الكتاب. ويقاس على هذا الأمر الجزئي ما يتصل من أمور كلية وعظمية" (حطاب، 1996: 62).

علماً أن: "المقصود بالمحلل الصرفي أنه برنامج حاسوب يقوم بعدة وظائف آلياً، لمعرفة تداخل المباني والمعاني، وأبرز هذه الوظائف:

- 1- يحلل الكلمة إلى الجذر الثلاثي أو الرباعي أو الخماسي، مبيناً الأصل الذي عليه الكلمة، ومبيناً الزيادة التي أحدثت في هذه الكلمة.
- 2- يبين ما زيد على الكلمة من تأثيرات خارجة عن الكلمة نفسها، وتطراً هذه الزيادة كما هو معروف في بداية الكلمة أو نهايتها، وتكون أحرفاً عارضة أو ضمائر متصلة.
- 3- يبين الوزن عليه الكلمة، أمجردة كانت أم مزيدة.
- 4- يتمكن من صياغة أمثلة كثيرة على وزن معين من الأصل المعروض عليه، وذلك لأمرين: تعليمي، أو صياغة دلالية في النص.

- 5- يرجع الحروف المنقلبة إلى أصولها، مدركاً مواضع ذلك. " (خطاب، 1996: 58).
- كما أن: "وجود المحلل الصرفي عامل مهم في إنتاج كثير من تطلعات العاملين نحو الموسوعات، لأنه بسهولة يمكن أن يرتب أجزاء عشرات الآلاف من الصفحات ضمن الفائدة الموجهة فيه. " (خطاب، 1996: 60).
- وربما يقف الأمر على ضرورة من ضرورات الإنتاج بالبحث عن التعليقات النحوية اللازمة ليتمكن المحلل الصرفي من الإسهام بفعالية في عملية الإنتاج لأن " المحلل الصرفي قد يكون حكماً على مثل هذه التعليقات، إذ أوتي من صحيح النصوص ما يبني به قاعدة وأساساً يحاكم به المادة الأولى التي بنى عليها سيوبه أو غيره تعليلاً. " (خطاب، 1996: 59).
- واستطاع المختصون أن يؤلفوا المعاجم المختصة في حقول المعرفة المتنوعة، وصنفها بعضهم أن هذه المعاجم قد مرت بمراحل مثلما مرت بما اصطلح عليه بأجيال المعاجم، فكان الجيل الأول منها ثم تلاه الجيل الثاني منها، وما يهمننا في هذا البحث جيلان أسهمت في إنتاجهما التقانة الحديثة إسهامات فاعلة منطوية بتطور تلك التقانة، وهما على التحديد الجيل الثالث والجيل الرابع، فأما الجيل الثالث فهو ما سمي بالمعاجم التجديدية، إذ تعتبر بداية القرنين الرابع عشر الهجري والعشرين الميلادي ميقاتا في الوطن العربي على عدة أصعدة ضمنها خوض تجربة تجديد المعاجم اللغوية، وقد جاء ذلك نتيجة ضرورات حضارية علمية وتربوية دعت بإلحاح إلى سلوك طريقة عملية في تأليف المعاجم لمسيرة التطور اللغوي والعلمي وسد حاجة الباحث العربي من الألفاظ الحضارية والمصطلحات العلمية والتعريفات الدقيقة. " (الجيلاني، 1999: 186).
- ويرى بعض الباحثين بعض القصور في هذه المعاجم رغم أنها استطاعت " أن تكسر قيود العصور الاحتجاجية للغة/الزمانية والمكانية، وتبيح الاعتداد بالألفاظ المولدة والمحدثّة والمعربة والدخيلة، بهدف سدّ الحاجات العلمية للباحث والطالب. كما حرصت على استثمار الوجهة التعليمية من حيث انتقاء الرصيد للمفردات الوظيفية، والاستعانة بالأمثلة التوضيحية في تعريف المداخل (السياقات والشواهد المقيدة والصور والرسوم التوضيحية)، وهذا دون تجاوز مقاييس العربية من أجل المحافظة على سلامتها وتطويرها. " (الجيلاني، 1999: 189).
- اقتضى ذلك استثمار حوسبة اللغة بطريقة حوسبة النصوص للتسهيل على العلماء والمختصين انجاز ذلك الجيل من المعاجم رغم الصعوبات التي واجهتهم على الرغم من " أن العالم مهما يكن علمه قويا ومهما تكن معرفته بما كتب القدماء والمحدثون واسعة، لا يستطيع بمفرده أن يحيط بها - في مجال اختصاصه- علماً. ولذلك فإن للحوسبة في جمع المدونة المصطلحية دوراً حاسماً. فإن التراث العلمي يقتضي الجمع في مدونة تراثية شاملة يشرف عليها علماء مختصون ومعجميون مصطلحيون، وتستعمل في معالجتها الآلات الحاسوبية القادرة على استنساخ النصوص المطولة ومعالجتها في الوقت ذاته. فإذا استقرت النصوص واستخرجت مصطلحاتها، دونت بالتخزين في بنوك المصطلحات، وعندئذ يمكن وضع المكنز المصطلحي التراثي الذي يمكن الرجوع إليه ببسر، إما للاقتباس منه في وضع المصطلحات الحديثة، وإما لتأليف المعاجم المختصة. " (بن مراد، 1996: 50).
- ومن هنا فقد وجد بعض المهتمين في التراث اللغوي طريقاً إلى الدخول في عالم التكنولوجيا لإثراء إنتاجهم اللغوي فاضطروا بناءً على ذلك إلى البحث في الترميز وقضاياها التي جعلتهم يفعلون بعض البرامج الحاسوبية التي كان منها المحلل الصرفي انف الذكر، ومن ثم "قد يكون الناس في العقود القليلة الأولى من القرن الحادي والعشرين آخر من يعيش بين جزء أساسي من تراث البشرية اللغوي، لذلك، قد يبدو هدفاً ملحاً لاستعمال الأدوات الرقمية لتوثيق ما لا يزال موجوداً بالإضافة إلى ما فقد. ومن الواضح أن أرشيفاً عالمياً على امتداد هذه المجالات سيكون ضرورة عميقة وخصبة" (مونتغيري، 2014: 86).
- وتبين لهم أن: "اللغة القادرة على إيجاد المصطلحات المتمحضة للحياة المحلية، والعادات والتقاليد الفولكلورية كإيجاد آلاف المصطلحات للمرتفات الحضارية القديمة التي نعدّها نحن اليوم بدائية، ولكنها على عهدها مصطلحات تقنية لكل المسميات التي كان العرب القدماء يستعملونها في حياتهم اليومية، قد تكون من حيث المبدأ، وعلى مستويات متفاوتة من الكفاءة، قادرة على ابتكار أدق المصطلحات وأكثرها تعقيداً واعتياًصاً في حقول المعرفة؛ سواء علينا أكان ذلك متمحضاً للعلوم الإنسانية ومفهومة المعرفة التقنية، أم متمحضاً للعلوم الدقيقة وتذليل المصطلح اللائق بكل الوظائف التقنية، وحركة الآلات الصناعية وتضافرها فيما بينها لإنجاز وظيفة محرك أو آلة أو جهاز لدى نهاية الأمر" (مرتاض، 1999: 15).
- وظهر عندئذ ما سمي باللغة الوظيفية واتسع نطاق توظيفها في حقول إنتاج المصطلح "بحيث تجد أهل كل حرفة يصطنعون مصطلحات موقوفة عليهم: تتخذ دلالاتها معاني غير المعاني العامة أن وجدت؛ وإلا فإنهم قد يصطنعون لغة (أي مصطلحات) لا توجد في الاستعمال المعجمي العام." (مرتاض، 1999: 14).

ذلك، ما أثبتته اللغة العربية أيضا وبكل وضوح حيث " إن أكثر اللغات تطوراً في العالم هي أقدراها على إيجاد المصطلح اللائق للمعاني الحضارية الجديدة، والمستكشفات الطارئة في كل حقول المعرفة (مرتاض، 1999: 14).  
لقد تطور الأمر إلى أن بلغ مرحلة تعتمد على المعاجم وعلة الوحدات المعجمية التي تم ترميزها بما يسهل عمل البرامج الحاسوبية على اعتبار أن " الوحدات المعجمية - في كل اللغات الطبيعية - قابلة للتصنيف بحسب خاصيتي التعميم والتخصيص. فان الوحدة المعجمية تكون عامة، وتكون مخصصة، والوحدة العامة هي اللفظ اللغوي العام القابل لتأدية الوظيفة الأدبية، فيكون مفردة من المفردات المكونة لنص أدبي ما، ومن أهم خصائص اللفظ اللغوي العام - ذي الوظيفة الأدبية - الاشتراك والتعدد الدلالي، والدلالة الإيحائية، والارتباط بالسياقات المختلفة التي يخول له الاستعمال المنتظم فيها. (بن مراد، 1996: 37).

### الجيل الرابع / المعاجم المعاصرة:

انطلقت هذه المرحلة انطلاقاً سريعاً ومفاجئة إذ " سار هذا الجيل من المعاجم في اتجاه تراثي حداشي، حاول في ضوئه أن يوفق بين التراث والحداثة، فنظر إلى اللغة نظرة وصفية في ضوء نظريات علم اللغة الحديث، مع مراعاة الفروق والاختلافات الموجودة بين اللغة العربية واللغات الأجنبية من حيث التأصيل والاشتقاق والإعراب (الجيلاني، 1999: 189).  
حاول المختصون في هذه المرحلة الاستفادة من علوم اللغة المختلفة وعلى الخصوص من علم اللسانيات التقابلية واستثمروا علاقات هذا العلم بين اللغات المختلفة " وقد ظهرت في هذا الاتجاه الوصفي المعاصر، كوكبة من المعاجم اللغوية التي تمثل في الجيل الرابع في مسار المعجم العربي، وتجسد واقعه اليوم، من أهمها: المنجد في اللغة والإعلام ومعجم اللغة العربية وغيرها (الجيلاني، 1999: 189).

كما كان للآلة والتقانة دور كبير في هذه المرحلة" ويجب هنا، مراعاة الوظيفة التقنية التي تؤديها الآلة لاستعمال مصطلح لائق بطاقة وظيفتها حقاً؛ ولو خُيرت أنا في تسميته لكنت أطلقت عليه (العاقول) أو (الذاكور) لسعة الذاكرة التي يحتويها (مرتاض، 1999: 28).

إن من خصائص هذه المرحلة أنه: " تعددت المنشورات التي تتحدث عن طرق وضع المصطلحات العربية والتي انفقت على المبادئ رغم أنها اختلفت في درجة الأهمية لكل مبدأ. وتتخلص هذه المبادئ في خطين هما:

### 1. خط التأصيل

يضمن هذا الخط ما يلي:

أ. الاشتقاق - وهو ترجمة المصطلح العربي بكلمة عربية في معناها بصياغتها في سياقها الدلالي في العربية. وهناك في اللغة العربية ضروب صالحة لتوليد المصطلحات بالاشتقاق كاشتقاق اسم من فعل أو صفة من فعل أو اسم من صفة أو صفة من ظرف أو اسم من أداة أو صفة من أداة (بتصرف) (ابن مراد، 1999: 44).

ويضيف ابن مراد أن: " أهم ضروب التوليد الاشتقائي منها ثلاثة عشر، منها أربعة لا تظهر في الوحدات المعجمية المخصصة - أي المصطلحات- لأنها مشتقات فعلية والأفعال لا تصلح للاصطلاح، فان الغلبة في الوحدات المعجمية المخصصة للأسماء، أما الأفعال فيغلب استعمالها في الوحدات المعجمية العامة. والضروب الأربعة المشار إليها هي: (1) اشتقاق فعل من فعل؛ (2) اشتقاق فعل من اسم؛ (3) اشتقاق فعل من صفة (مثل حوسب من حاسوب)؛ (4) اشتقاق فعل من أداة (مثل سَوِّف من سَوِّف). (ابن مراد، 1996، ص44) وأورد أيضاً:

ب. النحت: وهو ترجمة المصطلح بكلمة تنتزع من كلمتين عربيتين أو أكثر فيها تناسب بين المنحوت والمنحوت منه لفظاً ومعنى.

ج. المجاز: وهو ترجمة معنى المصطلح بكلمة عربية وتحميلها معنى جديداً.

د. التركيب المزجي: وهو ترجمة المصطلح بكلمتين مستقلتين متجاورتين.

وأما من ناحية ثانية فإن هناك أسلوب آخر في إنتاج المصطلح وهو:

2- خط الاقتراض. يضم ها الخط ما يلي:

أ. الدخيل: هو قبول المصطلح الأجنبي بلفظه وأصواته وصيغته. مثال: سينما.

ب. المولد: هو اللفظ الذي استعمله الناس قديماً بعد عصر الرواية. وهو صنو الدخيل أو قريب منه.  
 ج. المعرب: لفظ أعجمي يقترض، حيث يتم التصرف بصوته وصيغته بالقلب أو الزيادة أو الإبدال ليصبح على صيغة من صيغ العربية. " (سماحة وايتم، 1994: 8-9).  
 ولا يخفى أن بعض المختصين قد لجأ إلى المصطلح الأجنبي لردّه إلى مصطلح عربي واتبعوا في ذلك "وسائل كثيرة لصياغة المصطلح الأجنبي صياغة عربية، ومن ذلك على سبيل المثال:  
 أ. الترجمة: هي نقل معنى المصطلح الأعجمي إلى اللغة العربية، وإهمال الكلمة الأصلية.  
 ب. الاشتقاق وهو ترجمة المصطلح بكلمة عربية في معناها، بصياغتها في سياقها الدلالي في العربية، مثل اشتقاق اسم الآلة.  
 ج. المجاز: هو ترجمة معنى المصطلح بكلمة عربية وتحميلها معنى جديداً.  
 د. النحت: هو ترجمة المصطلح بكلمة تنتزع من كلمتين عربيتين فيهما تناسب بين المنحوت والمنحوت منه لفظاً ومعنى.  
 هـ. التركيب المزجي، وهو ترجمة للمصطلح بكلمتين مستقلتين متجاورتين.  
 و. وهناك أسلوب الاقتراض... وهو باب واسع، وإمكاناته كبيرة وفوائده كذلك.  
 وهو الذي كاد يكون العمدة، في نقل المصطلحات الأجنبية وبخاصة اليونانية في عصر الدولة العباسية وازدهار حركة الترجمة والنقل كما هو الأسلوب الذي اعتمدت عليه اللغات الإسلامية في نقل الفكر الإسلامي إلى تلك اللغات التي استقبلت بهذه الطريقة عشرات الآلاف من الكلمات العربية، ويمكن أن نذكر هنا كذلك آلاف المصطلحات والكلمات العربية في اللغات الأوروبية المختلفة." (ابن ساسي، 1996: 13) علماً بأن: "الترجمة لا تكفي كعلم مستقل بذاته، فنحن مطالبون بتكييف منظومتنا التعليمية والتكوينية. بما يضمن التكوين الرفيع في اللغة العربية. بمراجعته محتوى برامجها، تيسيراً للتلميذ والطالب لاستيعاب اللغات الأجنبية الأخرى، كما يؤكد ذلك علماء النفس الحديث. (مقدم، 1999: 224).  
 و"إن عصرنا الحاضر، يتسم بتكاثر وتفاقم المصطلحات، وغزارتها، ولذلك نحن مطالبون بانتقاء وضعها الملائم وضبطها، قبل نقلها واستعمالها، فالتعريب والترجمة العربية، بإمكانهما المساهمة في ضمان دقة حسن استعمال المصطلحات، على أساس التحري في النقل والتنسيق وتحديد الدلالات، وصولاً إلى إعداد المعاجم والقواميس، تيسيراً للطلاب وللمستعملين من الموظفين والباحثين من المهتمين أو عامة الناس من قبلها وتداولها بطرق صحيحة وسليمة (مقدم، 1999: 222).  
 وفي فترة متقدمة كان قد بدأ الاهتمام بالجزور اللغوية وفق نظم لغوية تتسق مع حال وضع المصطلح المنشود، و"من نظم تمديد الجزور وتناظر الصيغ والتركيب الاصاقي وتأويل الحال لقد تبين أن العربية قادرة على ترجمة أية كلمة أجنبية وتعريبها. ومن الممكن صياغة المصطلحات المتماثلة لمقابلاتها الإنجليزية. وفي الحقيقة هذه هي المماثلة التي ستزيل جميع العقبات أمام الطلاب العرب وستحثهم على استعمال العربية في الكتابة التقنية" (حبيبي، 1996: 75).  
 ولا يعني هذا أن اللغة العربية كانت متأثرة بغيرها من اللغات وإنما "كل هذا يدل على تأثير العربية على اللغات المتقدمة في إيجاد المنطق والنظم الجديدة. في العربية نظام الاشتقاق أوسع من نظم اللغات الأخرى ويمكن الحصول على مئات المشتقات من جذر واحد على منهج منطقي. وهذا المنهج المنطقي يدل على ذوق العرب القدماء للرياضيات" (حبيبي، 1996: 82).  
 وتوالت عمليات توليد وإنتاج المصطلح باللغة العربية بتسارع حيناً ويتباطأً أحياناً أخرى "وان الإجراءات اللازمة لأنجاح عملية توليد المصطلح ورصده وتنسيقه ونشره هي الآن أسهل مما كانت عليه سابقاً، وأصبحت في متناول اليد، وقابلةً للتنفيذ، وذلك بفضل التكنولوجيا الحديثة (مراياتي، 2004: 1) واهتمت هذه الإجراءات بمراحل توليد المصطلح وإنتاجه "وذلك بأننا قبل إنشاء أي مصطلح جديد ونقله من أي لغة أجنبية حية علينا أن نجعله يمر بأربع مراحل لا يمكن الاستغناء عن إحداها بأي وجه من الوجوه:

- المرحلة الأولى: البحث في الخلفية المعرفية للمصطلح.
  - المرحلة الثانية: النظر في أصوله الاشتقاقية التي استعمل بمقتضاها.
  - المرحلة الثالثة: التثبت من صحة استعمال المصطلح صرفياً ونحوياً.
  - المرحلة الرابعة: إن العلماء كثيراً ما يعمدون إلى لفظ معروف في الاستعمال العام للغة فيحولونه إلى مصطلح دال على معنى جديد لم يكن فيه لدى أصل الوضع " (مرتاض، 1999: 22).
- ولقد عمل المختصون في حوسبة اللغات في هذا المجال إعمالاً جادة واثمينة في سبيل إيجاد المعاجم المصطلحية المختصة والعامّة في ضوء عدد من العمليات منها برمجة اللغة مما اعتمده من الكتب والمؤلفات" فهذه إذ ن عملية حوسبة أولى تُنجز في

المعجمية المختصة في مجال أول هو "التوليد المصطلحي". على أن هذه العملية ذات صلة وثيقة بعملية حوسبية ثانية ضرورية لتأليف المعجم المختص، وهي عملية والتكنيز. وهذه العملية ذات صلة بركنين مهمين أساسيين من أركان المعجمية المختصة التطبيقية، هما ركن الجمع، وركن الوضع، وهما المجالان الثاني والثالث من مجالات تطبيق الحوسبة في المعجمية المختصة (ابن مراد، 1996، ص52).

وإن جميع تلك العمليات كانت تنضوي تحت ما يسمى بـ (التوليد المصطلحي)، وهذا من مباحث المعجمية المختصة النظرية وليس من مباحثها التطبيقية، ورغم ذلك فإن للحوسبة فيد دوراً مهماً لا نجد له مثيلاً في المعجمية العامة. ذلك أن المادة المعجمية التي تعالج في المعجمية العامة - وهي ألفاظ اللغة العامة - مادة موجودة في اللغة قبل تناول المعجمي لها واهتمامها بها. فهي منتمية إلى الرصيد العام المشترك الذي تستعمله الجماعة اللغوية وقد انتهى إليها بعد أن تناقلت الأجيال وأخذها اللاحق عن السابق، واستعمل في مقالات الخطاب، الشفوية والمكتوبة، ودونته المعاجم اللغوية العامة. ولا شك أن هذا الرصيد العام قابل للتطور، لأن من أهم خاصيات المعجم في كل اللغات النمو والتطور، وهو في ذلك يختلف عن بقية نظم اللغة، أي أصوات اللغة ونحوها وصرفها. فإن هذه تقوم على عناصر لغوية محضة تربطها شبكات من العلاقات داخل نظام اللغة ذاته، ولذلك فإن أهم ما تتصف به الاستقرار، أو التحول البطيء. وأما المعجم فقوامه المفردات، وهذه أدلة (Signes) لغوية أي موجودات من خارج اللغة. وهذه الأدلة "مواضع" يستعملها أفراد الجماعة اللغوية - أي المتكلمون - في التعبير فيما بينهم عن أغراضهم (ابن مراد، 1996: 41).

"إن الكشف عن دلالات الكلم مرهون بتبين أصول اشتقاقها واجتلاء مدارجها في المجاز والنقل، وتعقب مساربها في أداء إغراضها والتعبير عن قصودها واستشفاف قرائنها، في متباين مواقعها في الاستعمال والتركيب" (الزعبلاوي، 1995: 13). ومن أهم ما برز في هذا المجال التعريب بكافة طرائقه وأساليبه التقنية والتقليدية انطلاقاً من أن "المقصود بالتعريب نقل اللفظة الأجنبية بحالها إلى اللغة العربية، مع نوع من التعديل أو التغيير في صورتها بالقدر الذي يتمشى مع القواعد الصوتية والصرفية في اللغة العربية، وفقاً للخطوط العريضة لضوابط هذين الجانبين في لغتنا، فالتعريب هنا إذ أن محصور مفهومه في مجال الألفاظ ونحوها من حيث المبنى والشكل" (بشر، 1995: 33).

"ولا يخفى على أحد أن تعريب الفكر في حقول العلم في الأقل قد يأخذ وقتاً طويلاً لكثرة عوامله وعناصره وتشابكها، وذلك يقتضي منا النظر في هذه العوامل والعناصر، واختيار أقربها منلاً وأهمها فعالية في هذا السبيل. ذلك العامل أو العنصر في رأينا هو التعريب اللغوي، فلنبدأ به، ولكن بتخطيط محكم وتطبيق واع" (بشر، 1995: 36).

ويجب الأخذ بعين الاعتبار أن "التعريب بضوابطه وإحكامه المقررة قد يصعب الأخذ به أحياناً، ومن ثم لا مانع لدينا من نقل المصطلح الأجنبي بصورته الأصلية كاملة غير منقوصة، حتى يستقر مفهومه ويتضح بصورة لا لبس فيها ولا غموض. ولا ضير بعد أن يعود إليه الدارس لترجمته" (بشر، 1995: 43). ويشمل ذلك البيانات والمعلومات والمعارف حين تنتقل من خلال توليد المصطلح بأي وسيلة أو أي أسلوب فإن ذلك يؤشر إلى هنة من هنات توليد وإنتاج المصطلح في هذه المرحلة وأدى هذا إلى إيجاد السجلات الإحصائية وحفظها في دوائر وأماكن لأهمية المعلومة العلمية لا لأهمية المصطلح ومن ذلك على سبيل المثال لا الحصر "هناك المعلومات العلمية نفسها فقد تحولت إلى الإنجليزية مواقع شبكة الأنترنت كمعاهد البحث العلمي الرئيسية وكمنظمات وسجلات محفوظات الإحصاءات والبيانات حول العالم والتي تعد المستودعات الأساسية للمعرفة التقنية المعاصرة" (مونتغمري، 2014: 33).

- الإدارة المعلوماتية والتشريعات الناظمة للعمل التكنولوجي.
- الأبحاث والدراسات العلمية والتكنولوجية.
- العمل الثقافي العام والتراث.

**للإجابة عن السؤال الثاني الذي ينص على:** "ما المشكلات التي تواجه توليد المصطلح المعلوماتي وإنتاجه؟".

لقد تنبه المختصون في توليد المصطلح وإنتاجه خلال جميع المراحل التي مرت بها عمليات التوليد والإنتاج إلى أمرين اثنين مهمين هما: مستوى ثقافة المجتمع التكنولوجية، والمستوى اللغوي لمستخدمي المصطلح المعلوماتي. وبرز من هذين المستويين عدد من المشكلات التي واجهت وتواجه توليد المصطلح وإنتاجه، ويمكن حصرها فيما يأتي:

- مشكلة الترجمة والتعريب والنقل.
- مشكلة التعليم والمجامع اللغوية.

- مشكلة الإعلام ودوره القاصر في استيعاب المصطلح المعلوماتي ونشره.
- مشكلة دمج المصطلح المعلوماتي في زمر المصطلحات العلمية والثقافية.
- مشكلة الإدارة في التشريع وإدارة شؤون المجتمع تكنولوجيا.

لذلك فقد وقف بعض الباحثين عند أكثر من نقطة وطال وقوفهم عندها لعدم توافر بعض الخبرات التقنية الحديثة مما جعلهم يبحثون عن يعينهم في التغلب على بعض المشكلات التي كان من أبرزها " في مجال المصطلحات ما يلي:

- 1- التخلف الزمني في وضع المصطلحات اللازمة، والبطء الشديد في انجاز المطلوب.
- 2- وحتى القليل الذي تم انجازه في مجال وضع المصطلحات في الوطن العربي يتصف بالتشتت في الجهد، وبجهل كثير من الأطراف بما تعمل عليه أطراف أخرى. ويتصل بذلك غلبة النزعة الفردية والذوق الشخصي في وضع مصطلحات مغايرة لمصطلحات أخرى موضوعة أو متفق عليها.
- 3- يحدث في الغالب أن يوضع المصطلح ويولد فيما يشبه الفراغ، إذ إن كثيرا من قوائم المصطلحات العربية ما هي إلا ترجمة وتعريب لقوائم مصطلحات أجنبية.

4- مشكل الاختلاف والتنوع في المصطلحات العربية " (سماحة، 1994: 6).

اعتمد المختصون على التعريب رغم ما فيه من مشكلات ومعوقات تعوق سبيلهم، ومن " معوقات تعريب المصطلحات غير المعربة في اللغة العربية:

1. تشبث بعض اللغويين بعدم إجازة القياس على الصيغ السماعية، وعدم إجازتهم صوغ أسماء جديدة إلا على الصيغ القانونية.

2. عدم وجود مصطلح عربي شائع معروف يغري الباحث أو المتكلم أما باستخدام مصطلح أجنبي أو عامي، وإما بالعزوف عن الحديث، وإما بعدم الإبانة.

3. أسباب سياسية وإدارية، وعدم وجود هيئة موحدة تنفيذية ذات سلطة تسند حركة وضع المصطلحات وتحث على تشييعها واستخدامها موحدة.

4. أسباب اجتماعية ونفسية.

5. تدريس بعض مواد العلوم النظرية والتطبيقية بلغات أجنبية.

6. عدم وجود معجم تاريخي لألفاظ اللغة العربية.

7. الإحساس بعقدة الذات أو الأنا على مستوى الأفراد وبعض الهيئات والمؤسسات.

8. تشتت المصطلحات وتنوعها وعدم توحيدها بين كل قطر عربي آخر " (سماحة، 1994: 5).

" ولما كان المصطلح يستدعي معرفة مسبقة باللغة، ومعرفة مسبقة بالحقل، أو التخصص المعرفي المتمحض له، فإن العالم غير اللغوي أو غير المتمكن من لغته تمكنا عاليا على الأقل، لا يمكن أن نطمح فيه أن يأتي من الأمر ما لم يقبض له، فهو لا يعرف اللغة بالمقدار الذي يجعله يبدع بها مصطلحات جديدة لألاته المعقدة، وأجهزته المتطورة. وعلى أن هذا النقص المعرفي الذي يمني به العالم العربي على عهدنا هذا، لم يكن يمني به العالم العربي في قديم الزمان إذ كان العلماء على تلك العهود موسوعيين في معرفتهم، متبحرين في ثقافتهم (مرتاض، 1999: 21) ومما أسهم في استفحال هذا المعوق في فترة من الفترات أنه: " لا يوجد في العربية أي نظام لترجمة المصطلحات التقنية المشابهة مثل النظم في اللغات الأوروبية " (حبيبي، 1996: 81).

لقد اعتبر البعض: " أن سبب هذه المحنة اللغوية، على عهدنا الراهن، تعود، في الغالب، إلى أن العلماء الذين يشغلون بحقول العلوم مثل الهندسة والرياضيات والطب والصيدلة والإعلام الآلي وسائر الحقول التكنولوجية التي نراها، والتي قد تكون في نفسها حقا كذلك، متناهية التعقيد، لا يعرفون العربية العالية التي تمكنهم من إيجاد مقابلات عربية سليمة لوظائف الآلات والأجهزة التي يتعاملون معها جملة أو تفصيلاً، ولما لم يتح لهم أن يتلقوا تكوينهم العالي بالعربية السليمة، ولما كانوا قاصرين، أو متقاصرين، في التعامل مع هذه العربية باحترافية كاملة نتيجة لذلك، فقد وسوس لهم أنها عاجزة عن سعة تلك المعاني التكنولوجية اليومية التي يتعاملون معها في مختبراتهم وفي بحوثهم التي يكتبون، وفي محاضراتهم التي يلقون، أو يتلقون، فوقوعا في اليأس واستراحوا، في حين أن الحقيقة هي أنهم هم العاجزون " (مرتاض، 1999: 18).

ولقد أفضى هذا الأمر ببعضهم إلى التوقف عند الرمز العلمي وما يجب أن يولد له من مصطلحات فتعقد أمامهم الأمر وتأثر العمل المصطلحي في جانبين أولهما مشكلة الترميز وثانيهما مشكلة التكنيز بالرمز " والأمر أكثر تعقيداً عند الحديث عن الرمز



العلمي. فلقد أدى غياب الرمز العربي وعدم إمكانية التعبير عنه كتابة إلى عدم إمكانية استخدام الحرف العربي في كتابة العلاقات بالألفاظ الأجنبية. واضطروا تمثيلاً مع طبيعة هذه الرموز إلى كتابة المعادلات " (ابن مراد، 1996: 46).

ولقد كان لغياب الرمز العلمي أثر كبير في عمليات الاشتقاق لتوليد المصطلح مما أدى إلى النظر الموسع في مدى القابلية الاشتقاقية " وتلك القابلية الاشتقاقية يمكن أن تُنجز حوسبياً اعتماداً على برمجة مسبقة، وما يسهل إنجازها في العربية - باعتبارها لغة سامية - هو اطراد الظواهر القياسية في الاشتقاق فيها، إذ تكاد مصادر الثلاثي المجرد فيها تنفرد بالسماعية في الاشتقاق" (ابن مراد، 1996: 48).

كما أن التنافسية اللغوية قد أظهرت ما يعانیه المصطلح وواضعه ومنتجوه ودارت عليهم الدوائر إلى أن أجبرتهم إلى إيجاد الحلول في هذا المجال وصار " يحدث في الغالب أن يوضع المصطلح ويولد فيما يشبه الفراغ، إذ إن كثيراً من قوائم المصطلحات أجنبية، وعليه فالنشاط المصطلحي العربي يتميز بكونه نشاطاً يستجيب لحاجات مذهبية أكثر من استجاباته لحاجات عملية حقيقية. ففي غياب استعمال العربية استعمالاً فعلياً (لغة تدريس في التعليم العالي، لغة بحث) وبدون لغة منافسة تبقى الحاجة إلى المصطلح خارجية لا يولدها الاستعمال بل يولدها السعي لإيجاد بعض النصوص باللغة العربية. وأد أن فاللغة العلمية والتقنية العربية بما فيها لغة المعلومات لا يضعها العلماء والفنانون العرب خلال ممارستهم ومن أجلها لكونها أداة التفاهم بينهم، بل وجود أداة للتفاهم أجنبية يغنيهم عن ذلك. وبعد قيامهم بعملهم تتم الترجمة إلى لغة عربية مينة أو موودة. هذه الحالة تجعل العمل المصطلحي غير واضح الطبيعة لكونه لا يحدث خلال الممارسة بل يأتي من خارجها ليستجيب لغير حاجاتها" (ابن ساسي، 1996: 14).

تأثر العمل المصطلحي بعدم وجود جهة واحدة مسؤولة عن إنتاجه وتوليده وتعددت الجهات التي تزعم أنها هي الكفيلة في هذا المجال، وظهر غياب التنسيق بين الأفراد من جهة وبين تلك الجهات من جهة أخرى مما أدى إلى: " أن غياب التنسيق هو سمة بارزة من سمات المصطلح العربي في الوقت الراهن. ويتصل بهذه المشكلة مشكلة أخرى، وهي غلبة النزعة الفردية والذوق الشخصي في وضع مصطلحات مغايرة لمصطلحات أخرى موضوعة أو متفق عليها، وليست هذه المسألة ببعيدة عن النزعة الإقليمية" (ابن ساسي، 1996: 13).

حاول البعض أن يوجد بعض الحلول إلا أن التظهير كان أكثر وجوداً من العمل والتنفيذ، وطال الزمن نوعاً ما وتقدمت التقانات الحديثة كثيراً وأصبحت نواجه ما يمكن أن نطلق عليه التخلف وبخاصة التخلف الزمني بحيث نستطيع القول إن " من أبرز مشاكل المصطلح في الوقت الراهن هو التخلف الزمني في وضع المصطلحات اللازمة، والبطء الشديد في إنجاز المطلوب. وهذا الوضع يؤدي إلى تفتش مقابلات عديدة للمصطلح الأجنبي الواحد، أو إلى دخوله اللغة العربية بصورته الأجنبية، وعندما يُقر مقابل عربي له يكون قد فات الأوان، ويظل المصطلح العربي المقترح حبيس الكتب والمعاجم، لا يجري على الألسنة ولا يتداوله الناس " (ابن ساسي، 1996: 13).

كما واجه المصطلحيون والمصطلح عدداً من الإشكالات الدلالية التي لا يمكن إغفالها بل وتجبر المختص على إيجاد الحلول المناسبة لها، "ومن هذه الإشكالات، وهي كثيرة، في المعجم العلمي المختص:

1) عدم المطابقة الدلالية بين المداخل الأجنبية ونظائرها العربية، ويكون الإشكال أكبر عند إعداد معجم متعدد اللغات، حيث تتعذر المطابقة الدلالية بين لغات المعجم.

2) عدم التعامل مع المفهوم المصطلحي الذي يختلف عن الدلالة في اللسانيات الحديثة وفي علم المصطلح، فلفظة ما قد تتعدد دلالاتها بينما المصطلح يعبر عن مفهوم واحد، والمفهوم لا يسمى إلا بمصطلح واحد.

3) إغفال نظرية حقول المفاهيم في حصر المصطلحات وتدوينها، الأمر الذي يفضي حتماً إلى إهمال الكثير من المصطلحات وإدخال ما لا يمت إلى المعجم بصلة مباشرة.

4) اللجوء إلى الترجمة الحرفية قبل التحقق من وجود مقابلات عربية أصيلة، مما يقود إلى تعدد الترجمات والترادف المصطلحي.

5) كثرة المترادفات في المعجم العربي المختص للدلالة على مفهوم واحد.

6) تعدد معاني المصطلح الواحد للموضوع الواحد " (سماعنة، 1999: 46).

وأما البعض من المختصين فقد كان أكثر تفاؤلاً من غيره فاعتبر أن مثل هذه المشكلات أو الإشكالات أو المعوقات لا يعدو أن يكون مأخذ لا أكثر ولا أقل إن الأمر يسير سهل لا يحتاج إلا إلى بعض الوقت والجهد والآلة والبرنامج ليصل إلى مبتغاه

وأهدافه في وضع المصطلح وتوليده بالصورة الصحيحة" ومن أهم المآخذ التي يمكن تفاديها مستقبلاً هي:

1. وجود ثغرات مفرداتية ودلالية في الرصيد اللغوي المعجم، وقد عمق هذه الثغرات التطور السريع الذي يشهده العالم في جميع المجالات العلمية والثقافية والمعلوماتية، وهي قضية شعر بها القارئ العربي منذ أوائل القرن العشرين.
2. عدم الحرص على التوفيق بين التراث والحداثة من حيث التمييز بين الرصيد المفرداتي العام والرصيد الوظيفي الخاص، بما في ذلك المهمل والمهجور وشبه المهجور الذي يرتبط بنصوص أدبية أو فكرية تراثية غير مستثمرة في هذا العصر.
3. كثرة التعاريف الفاصرة، نتيجة الاكتفاء بتقديم المقابل التقريبي أو المرادف أو الضد في ظل منهج التعريف الاسمي وهو تعريف لا يفي بالغرض في كثير من الحالات ويؤدي إلى التداخل والتزادف الوهمي واللفظية (استخدام الكلمات دون معرفة معناها الدقيق) والتراكم اللغوي.
4. عدم الالتزام بمستويات التعريف من حيث حجم المعلومات والشروح التي يجب تقديمها، إذ يعتبر التعريف أهم نشاط تظهر فيه قدرة المعاجمي على توفير المعلومات الدقيقة والكافية، وهو من هذه الوجهة يطرح جملة من القضايا، وأرى أن ذكر بعضها في هذا المقام مفيد، ومنها:

- أ- ربط المدخل بأنظمة اللسان (الصوتي والإملائي والصرفي والاشتقائي والنحوي).
- ب- تحديد الدلالة المركزية والدلالات السياقية والاصطلاحية.
- ج- الإشارة إلى مجالات الاستعمال ومستويات المفردات (فصيح، عامي، لهجي).
- د- استثمار السياقات الاستعمالية المعاصرة والشواهد المقيدة من جميع العصور الأدبية.
- هـ- التفصيل غير المسهب في شروح مداخل الإعلام والآثار.
- و- إعطاء المعلومات الكاملة والكافية والمعاصرة أثناء تعريف المداخل. وذلك بالاستفادة من العلوم الحديثة (الفيزياء والنبات والحيوان والجراحة) وما توصلت إليه من حقائق علمية تثري تعريف المداخل وتجدد مضامينها.
5. إهمال الترتيب الداخلي للدلالات، حيث هناك ثلاث طرائق - أو أكثر - مشهورة يمكن استخدامها لترتيب الدلالات:
  - أ- الطريقة التاريخية التأثيلية وفيها يتم الانتقال من الدلالة الأقدم أو الأصل التأثيلي للكلمة ثم ينم التدرج من الأقدم إلى الحديث فالمعاصر.
  - ب- الطريقة اللغوية الاصطلاحية وفيها يتم الانتقال من الدلالة اللغوية العامة إلى الدلالة السياقية فالدلالة الاصطلاحية.
  - ج- طريقة الشهرة والمعاصرة وفيها يتم الانتقال من الدلالات الأكثر استعمالاً أو شهرة آتياً إلى الدلالات الأقل استعمالاً أو شهرة.
6. ترك الجانب التأثيلي والتاريخي للألفاظ والدلالات، فلا بدّ في أي معجم لغوي أصيل من الإشارة إلى أثل الكلمة واللسان الذي انحدرت عنه (أصيلة- دخيلة- معرّبة- معجّمة). وكذا التاريخ لدلالاتها بالسنوات أو العصور " (الجيلاني، 1999: 200).

#### وللإجابة عن السؤال الثالث الذي ينص على: "ما دور الإدارة في استيعاب المصطلح المعلوماتي ونشره واستخدامه؟"

وجد المصطلح طريقه إلى جميع قطاعات الحياة، وفرض هذا الوضع على الإدارة في هذه القطاعات واجبات اتسع نطاق التفكير والعمل بها في العقود الأخيرة اتساعاً تداعت له كل الجهات المختصة لتدارك ما يحدث من تطورات ربما يكون البعض منها سالب الإيقاع في الانتاج وفي تدوير القيم الأساسية والقيم الإضافية للمصطلح، فتعدلت تشريعات وقوانين وأنظمة كثيرة لخدمة المصطلح ووجوده في أية إدارة مهما كانت، حيث: "إن موضوع المصطلح الإداري هام جداً، ينطوي على ضرورة التغيير، وتبني منهجية علمية جديدة، والتخلي عن منهجيات شائعة، وبالتالي فنحن أمام تغيير حقيقي، وفي مواجهة تفاعلاته الارتدادية، وهي في اعتقادي أصعب أنواع التغيير، بالنظر إلى ما تقتضيه من تغيير في المواقف، وفي الاتجاهات، والقناعات، فهي عملية تنصب على تغيير السلوك الإداري اليومي" (مقدم، 1999: 227).

وإن إدارات جميع الدول والكيانات السياسية في جميع أنحاء العالم اتخذت كثيراً من الإجراءات التي تكفل لها على المستوى الدولي وعلى مستوى الدولة الواحدة القيام بعدة أدوار مهمة لخدمة المصطلح الدافع لقوة إدارتها وقوة منهجها وسياساتها الداخلية والخارجية وما يرتبط بها من قطاعات مختلفة فكانت الأدوار المتخذة تنصب على الدور السياسي والدور الاقتصادي والدور الاجتماعي والدور الثقافي ودور القوة والسيطرة بما فيه من النواحي الأمنية والعسكرية المتنوعة لحماية الدولة وكيانها. وإن النظرة إلى المستقبل لم تكن في وقت من الأوقات واضحة المعالم لدى بعض الدول العربية، وترتبط على ذلك انفلاق على

الذات أدى إلى التأثير على الدول الأخرى في المحيط نفسه، ولكن القوى الدولية والعالمية كان لها تأثير اقوي فاستخدمت عدة سياسات خارجية ضغطت فيها على الدول سالبة الاتجاه لتكون شريكاً فاعلاً في السوق التكنولوجي الحديث حتى لو كان ذلك على حساب مقدراتها التي لا تستوعب نتاج تلك السوق التكنولوجية في نطاق مطلوب، إلا أنها خضعت للقوة السياسية والاقتصادية وحاولت التكيف مع الوضع القائم عالمياً رغم أنها تؤمن بأنه " لن يجلب المستقبل انفتاحاً كبيراً للحوار في العلم إلى أشكال مؤثرة من المرونة، فالمحررون وكذلك المؤلفون سيقاومون الدعوة إلى التمرکز الكامل، بتخليه النهائي عن إعلان الوضوح العالمي. ومع كل احتمال، ربما سيعني هذا ولاء مستمرا للمعايير الأنجلو أمريكية لبعض الوقت، على الأقل عند مستوى أساسي، ومع اختلافات مهمة ستعد بشكل تديجي معايير دولية وليست معايير أم معينة، هذه المعايير ستحدد النموذج الأكثر تقبلاً ومعقولية في أغلبية الإذ هان العلمية وإمكانية الفهم عالمياً" (مونتغمري، 2014: 213).

واتفقت الدول في عدد من المحافل الدولية على وضع المعايير التي يحتكم إليها في سوق القيم السياسية والاقتصادية فجاء دور الإدارة للتحكم في المصطلح، واستدعى ذلك اتخاذ عدد من الإجراءات، ورأى أحد الباحثين أن هذه الإجراءات تسير في خطوات ضمن إطار شامل موحد على المستوى الدولي وبينها فيما يلي:

**أولاً:** تجري عملية تبسيط الإجراءات الحكومية والإقلال من مراحل كل منها للوصول إلى ما يسمى بإجراء النافذة الواحدة ONE-SHOP-STOP. كما تجري أتمته الإجراءات الإدارية بمختلف أجزاء الدولة وحوسبتها، ويوصل بعضها إلى شبكة الإنترنت. يسهل هذا إجراءات المواطن مع الحكومة (G2C) و(G2B). ويشتمل هذا التغيير نشاطات عديدة مثل: المعاملات المالية والصريبية والعقارية والشخصية والبريدية والتعليمية والصحية والانتخابية والمصرفية والأمنية وغيرها. ولا يمكن لهذا أن يحدث بنجاح في المجتمع العربي دون الاهتمام بالمصطلحات التي ستبنى بها هذه النظم.

**ثانياً:** يتغير التركيز في إجراء العمليات الإدارية في مجتمع المعلومات، إذ يصبح المواطن هو مركز الاهتمام، ويتحول التعامل معه بحيث يبسط عمله ويسهله ويقلل من تكلفته ومن الجهد والوقت اللازمين لإجرائه.

**ثالثاً:** تنتج الإدارات الحكومية إلى الوضوح في عرض المعلومات على المواطنين وتسهيل اطلاعهم عليها وجعل ما هم بحاجة إليه منها في متناول أيديهم بشفافية وسهولة.

**رابعاً:** تساعد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تسهيل الربط بين دوائر الدولة، سواء على مستوى المحافظات أو الأرياف أو على المستوى المركزي. فالشبكة الحكومية (INTRANET) تجعل تبادل المعلومات بين الوزارات والمؤسسات سهلاً وأنيباً بتقييس معياري معتمد يجعل سير العمل الحكومي دقيقاً وسريعاً ومبنيباً على المعلومات والمعطيات الدقيقة" (مراياتي، 2004: 16).

ولما بدأت الجهود في هذا المضمار تبرز بوضوح تبين أنها انبنت على المصطلح المستورد وعلى المصطلح المولد، وهذا الأخير لا بد له من توليد الوحدات المعجمية قبل توليد المصطلح، فأما توليد الوحدات المعجمية المخصصة - أي المصطلحات - فليس عفويباً، بل هو توليد مقصود، نسميه (توليداً اصطناعياً). وقد يحدث هذا النوع من التوليد من الأفراد - هم المصطلحيون - ولكنه غالباً ما يكون من عمل المجموعات والمؤسسات، مثل المجامع اللغوية والجامعات، وهذا النوع الاصطناعي من التوليد منظم بقواعد ومخضع لمنهجية قائمة على قواعد في الوضع المصطلحي الدقيق" (ابن مراد، 1996: 44).

ولقد مر ذلك في عدة مراحل، وكان أن عانى من عدة معيقات ومشكلات، واستطاع البعض من العرب التغلب على معظمها بأسلوب أو بآخر " في حين لا نزال نحن اليوم نضج بالمعاناة والشكاي، وننادي بالولايات والبلديات، وذلك إما بتكاسلنا أو بتقصيرنا، لا بتقاصرنا، في حق التحصيل اللغوي، من عجز هذه العربية عن أن تسع مصطلحات العلوم والفنون والتكنولوجيا والمعلوماتية على العهد الراهن، فنؤثر أن ننقل هذه المصطلحات جاهزة معلبة مقرطسة، كما نؤثر أن نستهلك ما يرد علينا مقرطسا من بضائع أهل الغرب النشطين العاملين، دون أن نفكر، أو نكاد نفكر، نحن في صنعها على نحو ما يصنعون" (مرتاض، 1999: 17).

إن التوقف عند منعطف التكنولوجيا وقدر سيطرتها على المصطلح المعلوماتي وقيمه وأدواره وتأثيراته قد ابرز القيم المضافة له لا تعني للإدارة شيئاً قدر ما تعنيه القيم الأساسية له وذلك بسبب أو بأسباب من المنحى التقاني البحث في هذا الاتجاه " وقد نتج عن المنحى التقني إزاء اللغة العربية الفصحى انتشار عدد من الحالات الشاذة في الاستعمال اللغوي، الذي أعاده مختصون إعلاميون ولغويون إلى ضعف تدريس اللغة على المستويين المادي والمنهجي، خلال جميع مراحل التعليم، وهو ما جعل (لغة الإعلام) تطفو على سطح الممارسة الإعلامية، وبالأخص التلفزيونية منها، وجاءت هذه اللغة نتيجة البحث عن ظروف مقبولة لاستعمال لغة عربية سليمة، ولكن الذين يمزجون بين اللغة الفصحى واللغة الوسطى أو اللغة الثالثة، يعتقدون أن ما تطرحه

القاعدة النحوية والصرفية يشكل صعوبة في الاستيعاب وهو الذي أدى إلى اللجوء إلى لغة لا تخضع لقواعد وقوانين الكتابة والنطق. وهنا يمكن أن نطرح التساؤل التالي: هل اللغة العربية صعبة؟ " (طلال، 2003: 33).

لقد وظفت الجهات السياسية في جميع الدول العربية الإعلام بجميع وسائله وأدواته وتقاناته ومناهجه وكوادره لتغطية الإجراءات الحكومية وشبه الحكومية والقطاعات الخاصة بتشريعات وقوانين وأنظمة لخدمة الإجراءات الإدارية المبنية على الاستراتيجيات السياسية المرضي عنها من قبل الدول المسيطرة وصاحبة السوق التكنولوجي والمصطلحي الأول مما أدى إلى اختيار من يستطيع تملك الحرفة الإعلامية الترويجية والتسويقية للمصطلح قبل الآلة أو التقانة التي سيتم التعامل معها في تطوير عمل الدول من خلال المؤسسات والأفراد في المجتمعات المتلقية والمستهدفة. وعلى سبيل المثال لا الحصر الإعلامي والحرفي في محطات التلفزة نجده قد تم اختياره لخدمة الأهداف لا لخدمة المجتمع بالدرجة الأولى وبكل ما تتطلبه المواطنة الصالحة والخدمة الوطنية العليا، فكانت الحرفية هي المقياس الأول في هذا السلوك الإداري المرتبط بالقوى المسيطرة، فانصرف الإعلامي إلى أمور لا داعي لذكرها في هذا المقام، "إن الحرفية التي ينبغي أن يتسلح بها الإعلامي في التفاز لا بد أن تكون مرتبطة بالقوالب القاعدية والقانونية للغة العربية الفصحى. فنظرتنا النقدية إذن سنتجه إلى صيغ اللغة الفصحى في نشرات الأخبار، وفي البرامج الوثائقية، والبرامج السياسية، التحليلية منها والحوارية، ثم البرامج الثقافية" (طلال، 2003: 25) وكل ذلك في إطار إدارة المعرفة التي أسست لها الحكومات تأسيسات مبرمجة ممنهجة " كون البرامج الثقافية والسياسية موجهة أصلاً لفئة المتعلمين أو المتقنين، فان استعمال غير العربية غير مسموح به" (طلال، 2003: 29).

لقد ظهر ما يسمى بعلم إدارة المعرفة محاولة للسيطرة على المعرفة بشتى صورها وللعمل على إيجاد من يتولى أمورها بدقة ومهنية واحترافية، فكان أن ظهر مختصون أو أخصائيون لهم أدوارهم وأعمالهم وفكرهم الفلسفي في كيفية جعل المصطلح المعلوماتي له الدور الأكبر في تكنولوجيا المعلومات، واحتاج ذلك من الإدارات المختلفة في العالم إلى تعزيز دور الأخصائي المعرفي، " لذا فان تعزيز أخصائيي المعلومات في تطوير ذاتهم في غاية الأهمية؛ لأن المهنة مهنة السعي ولن تتحسن ما لم يكن هنالك سعي نحو تحسين الذات، إذ إن تنفيذ إدارة مهنة إدارة المعرفة تستوجب مساهمة فريق عمل بمهارات متعددة ومتربطة ومتكاملة، فعلى أخصائي المعلومات أن يعرف دوره الحقيقي كعضو فعال في فريق العمل مع التأكيد على تعزيز هذا الدور بالتعلم المستمر والتواصل مع المستجدات والتألف مع الآخرين خصوصاً الذين يعملون على تطوير النظم الخبيرة وقواعد البيانات" (بيران، 2006: 17).

بات من المؤكد عليه مجدداً " أن هذا العصر لم تتغير فيه المفاهيم فحسب بل تعدى ذلك إلى الممارسات، ولا خلاف في القول بأنه لا يشفع للجمود بالديمومة بل يستوجب التنافس والبقاء للمتغير والمتجارب، إذ أنه أعاد تشكيل الفرد على انه المصدر المباشر للمعرفة، لذا فان الدور الرئيسي لأخصائيي المعلومات هو التفكير الإبداعي ليس من اجل اكتساب المعرفة الصريحة المدونة وتنظيمه فحسب، بل يتعدى إلى انتزاع تلك الضمنية من عقول مالكيها وإتاحتها للاستخدام السريع، ولعل هذا أدى إلى بروز العديد من المسميات التي منها على سبيل المثال لا الحصر هندسة المعرفة وإدارتها وعمال المعرفة ومديريها، مما أُنذر بأوان بدأ السباق والتنافس بين التخصصات المتعددة في جذبها والعمل معها على أنها جزء أساسي من مكوناتها، كما هو الحال في إدارة الأعمال وتقنيات المعلومات وهندسة الحاسوب وعلم المعلومات والمكتبات" (بيران، 2006: 10).

ولا لأحد أن ينكر الجهود العربية في وقت من الأوقات رغم أنها سعت إلى توحيد العمل الاقتصادي مع ضمان توظيف المصطلح المعلوماتي في كل الدول العربية في إطار المنظمة العربية للمواصفات والمقاييس، ولكن " لقد تشعبت الجهود العربية إذ إن هناك أنشطة متعددة لكنها في الأغلب تفتقر إلى التعاون والتنسيق. فهناك أنشطة مؤسسية وأخرى قطرية، وثالثة عربية. فعلى المستوى المؤسسي تمثل الجامعات أبرز الناشطين مثل جامعة دمشق وجامعة محمد الخامس. أما على المستوى القطري فتمثل الجامعات اللغوية هذا الجانب في عدد من الأقطار العربية: الأردن، تونس، السعودية، سورية، العراق، مصر. وعلى المستوى العربي هناك المكتب الدائم لتنسيق التعريب التابع للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم. كما كانت المنظمة العربية للمواصفات والمقاييس قبل إلغاء وجودها كمنظمة عربية مستقلة في 1989/12/27 نشطة في هذا المضمار" (سماحة، 1994: 17-18).

ولقد اضمحل الانتاج العلمي والفكري في البلدان العربية وبخاصة ذلك الانتاج الذي يعتمد على المصطلح المعلوماتي المرتبط بالتكنولوجيا الحديثة المعلوماتية، وعند الشعور بتفاهم المشكلة توجه الكثير إلى إجراء الأبحاث والدراسات من المختصين ولكن القرار كان بعيداً كل البعد عن توصيات تلك الأبحاث والدراسات إلا القليل منها " ومن ضمن الدراسات التي تطرقت إلى عراقيل الانتاج الفكري والعلمي في البلدان العربية تلك التي قام بها (بن سيتي) والتي أحصاها في النقاط التالية:

1. غياب الظروف الإدارية التي تساعد على تشجيع التفوق العلمي على مستوى المخابر ومراكز البحث.
  2. ضعف المنظومة التربوية تحت ضغط غياب الحرية الأكاديمية في استغلال البحوث العلمية.
  3. ضعف وغياب البحث الصناعي على مستوى البحث والتطوير لأن النفقات المالية في كافة البلدان العربية لا تتعدى 1% من الدخل الإجمالي الخام.
  4. عدم توافق البحث النظري بالمحيط الاجتماعي، الصناعي وقطاع الخدمات مع العلم أن معظم البلدان العربية تقوم بتحويل تكنولوجي ضخم لعملية التنمية.
  5. هجرة الكفاءات العلمية والتقنية إلى البلدان الصناعية من ضمن العوامل التي جعلت المنظومة التربوية ضعيفة خاصة على المستوى العالي" (أيدروج، 1994: 52).
- ولقد تسارع تطوير إدارة المصطلح منذ بداية الثمانينيات من القرن الماضي، حيث "تهدف إدارة المصطلح إلى:
- وضع سياسة وخطة لإدارة المصطلح على المستويات الوطنية والمؤسسية، وحتى في شركات الإنتاج والخدمات.
  - إيجاد القرار الأساسي (الدوافع الاقتصادية تنموية) لتنفيذ هذه السياسة باتخاذ إجراءات عملية قانونية وإدارية ومالية وبشرية.
  - إيجاد بنية تحتية (أفقياً وعمودياً) لإدارة المصطلح، واستعماله، وتطويرها، تساعد هذه البنية على دعم توليد المصطلح وتنسيقه ونشره واستعماله.
- تنشيط التعاون والتنسيق الإقليمي والعالمي في مختلف نشاطات إدارة المصطلح " (مراياتي، 2004: 4).
- تشتمل البنية الأفقية في إدارة المصطلح على مؤسسات عامة أو شبه عامة بغية دعم وتنظيم وتنسيق المصطلحية لخبراء ومختصي كل حقل من حقول العلم والتقنية بهدف خدمة كل أفراد المجتمع ونشر المعلومات المتعلقة بالمؤسسات العاملة في حقول المصطلح، وبالمنشورات والخدمات المتوفرة فيه، ودعم وتنسيق الجهود الوطنية لإيجاد الحلول للمسائل المصطلحية" (مراياتي، 2004: 4).
- وأما "البنية العمودية لإدارة المصطلح فتشتمل على هياكل تنظيمية عامة وخاصة ترعى ما يلي:
- مجموعات العمل المتخصصة في كل حقل من حقول المعرفة. وهذه المجموعات تقوم بتنظيم تحضير المصطلحات وتنسيقها واعتمادها معيارياً. ويوجد حالياً أكثر من مئة مجموعة عمل في كل لغة من اللغات العالمية. تختص هذه المجموعات بوضع المصطلحات الرسمية، ويصل هذا العدد إلى أكثر من خمسة آلاف مجموعة عمل في العالم حالياً في كل اللغات، أما إذ أخذنا بالحسبان جميع مجموعات العمل واللجان التي تعمل في شؤون المصطلح فإن هذا العدد سيصل إلى أكثر من خمسين ألف مجموعة أو لجنة.
  - المعاجم واللوائح المعيارية للمصطلحات الخاصة، وهذه المعاجم واللوائح منها ما يصدر في الجريدة الرسمية في الدولة، ومنها ما يصدر عن مؤسسات ذات سلطة رسمية، أو تتمتع بسلطات معنوية، أو تتمتع بسلطة في مجال التنسيق " (مراياتي، 2004، ص 5).
- ويتجلى هنا دور الإدارات على مختلف مهامها ومستوياتها لتنظيم المدخلات لغايات الحصول على المخرجات المطلوبة إذ إن " الإدارات والمؤسسات، باختلاف طبيعتها القانونية، مطالبة أكثر من أي وقت مضى، بالقيام بمهامها وتحسين مردودها، (ولا سيما المكلفة منها بتعميم وترقية اللغة العربية، كأكاديمية اللغة العربية، والمجلس الأعلى للغة العربية، والهيئات القطاعية المقامة مباشرة في العملية) (مقدم، 1999: 226).
- وتجدر الإشارة إلى " أن مسألة المصطلح تأخذ الآن بُعداً أكبر من السابق، إذ أصبحت مرتبطة بالاقتصاد والتنمية أكثر من إي وقت مضى، وكذلك فإن إدارة المصطلح باستخدام تكنولوجيا المعلومات تقدم فرصاً اقتصادية واجتماعية وثقافية مهمة للوطن العربي " (مراياتي، 2004، ص 1).
- كما لا يعزب عن القول "أن مهمة مجامع اللغة العربية ليست وضع المصطلح الجديد، بل تنظيم وضعه، ومراقبته، وتقنيته، وتنسيقه، وإطلاق الصفة الرسمية عليه. أما توليد المصطلح ونشره فهو من شأن الفعاليات الناشطة بالعمل العلمي والتقني " (مراياتي، 2004: 2).
- والقرار السياسي في نهاية المطاف هو المبرمج للقرار الإداري الذي سيدير دفة المصطلح المعلوماتي وتكنولوجيا المعلومات في أي وقت وأي مكان وذلك لأن " قرار العمل باللغة العربية في قطاعات التعليم والبحث والتطوير وفعاليات الإنتاج والخدمات (إضافة إلى إتقان لغات أجنبية) هو قرار سياسي، وقد تأخر كثيراً، وثمنه كبير في الاقتصاد العربي" (مراياتي، 2004: 2).

وتعددت النشاطات الهامة في إدارة المصطلح وطنياً وإقليمياً وعالمياً ومنها " إقامة شبكاته على هذه المستويات، ومن الأمثلة على ذلك ما يلي:

- 1- (European Network of Terminology Documentation Centre –TDC net) الشبكة الأوروبية لمراكز ومعلومات المصطلح، وهي شبكة تعد حجر الأساس للبنية التحتية للمصطلح في دول الاتحاد الأوروبي. ومن أهدافها دعم سوق المصطلح الأوروبية، وهي تعطي بيانات حول موارد المعلومات، والنشاطات القائمة، والمنظمات، والمختصين، والخدمات، وغير ذلك مما يتعلق بالمصطلح للغات الاتحاد (أنظر [www.etis.info](http://www.etis.info)).
  - 2- (Standard –Based Access Service to Multilingual Lexicons and Terminologies –SALT) وهي خدمة الولوج المتعددة اللغات إلى مفردات ومصطلحات موضوعة حسب المقاييس ([www.loris.fr/projects/salt](http://www.loris.fr/projects/salt)).
  - 3- (Eastern Terminology Provision Network) وهي شبيهة بـ TDC Net ولكن لدول شرق أوروبا ولغاتهما.
  - 4- (Réseau International de Neologie et de Terminologie –RINT) الشبكة الدولية لعلوم "المصطلح الجديد" و"المصطلح". وهي شبكة تخدم المصطلح في اللغة الفرنسية واللغات المتعاملة مع الفرانكوفونية ([www.rint.org](http://www.rint.org)).
  - 5- Balneo وهو مُجمع معطيات "للمصطلحات الجديدة" المولدة في أرجاء العالم، وهو متوفر على الإنترنت دون مقابل ([www.rint.org](http://www.rint.org)).
  - 6- (ReseauPanlatin de terminologie –Realiter) وهي شبكة الدول اللاتينية للمصطلح. ويمكن العودة لأعمالها على الموقع ([www.jula.upf.es/cpt/cptfr.htm](http://www.jula.upf.es/cpt/cptfr.htm)).
  - 7- (ReseauIbero –Amaricain de Terminology – Riteterm) وهي الشبكة الخاصة بالمصطلح لدول أمريكا اللاتينية ([www.jula.es/riterm/riteterm.htm](http://www.jula.es/riterm/riteterm.htm))، (مراياتي، 2004: 9-10).
- وأؤكد على أنه " يوجد دائماً جهات لها "السلطة" الرسمية لإقرار معايير مصطلحات كل حقل من الحقول. وتتسم المعايير في حقل المصطلح إلى نوعين، يشتمل النوع الأول على معايير (Standards) أسس وطرق ومنهجيات وضع المصطلح وتنسيقه ونشره؛ أي: البنية الأفقية. ويقود هذا التقييس عالمياً اللجنة التقنية ISO/TC37، أما النوع الثاني فيشتمل على معايير بالمصطلحات نفسها؛ أي: على لوائح مصطلحات في كل حقل من حقول المعرفة (Scientific Nomenclatures)، وكما ذكرنا فهناك أكثر من خمسمائة مجموعة عمل في هذا المجال عالمياً " (مراياتي، 2004: 5).
- ولا بد في الختام من طرح سؤال مفاده: إلى متى يبقى دور الإدارات العربية قاصراً ومرتبئاً بالإدارات الأجنبية؟!

#### الخاتمة والتوصيات

خلص البحث إلى عدد من النتائج والتوصيات، كان من أبرزها ما يلي:

1. وجود قصور في توليد وإنتاج المصطلح المعلوماتي في اللغة العربية، وذلك راجع إلى قصور المختصين العرب لا إلى قصور اللغة العربية ذاتها.
2. سيطرة اللغات الأجنبية على إنتاج المصطلح المعلوماتي بسبب أن التقانات الحديثة هي من اختراع أهل تلك اللغات الأجنبية.
3. تعدد المشكلات وتتوعها في مواجهة توليد وإنتاج المصطلح المعلوماتي باللغة العربية، مما أدى إلى اللجوء إلى الأساليب والوسائل المعتمدة على التعريب أو الترجمة أو النقل من اللغات الأجنبية إلى اللغة العربية.
4. دور الإدارات العربية والحكومات العربية كان قاصراً في إنتاج المصطلح المعلوماتي وفي حل المشكلات التي تواجه إنتاجه، إذ لم يتعد دورها المؤسسي أو الفردي حدود الإدارة الروتينية ليس إلا.
5. القصور الواضح في دور المعاهد والجامعات في توليد وإنتاج المصطلح المعلوماتي واستعماله في تكنولوجيا المعلومات واقتصار الأمر على استعمال ما هو وافد فحسب دون النظر إلى التفكير في توليد وإنتاج المصطلح المعلوماتي بالأسلوب العربي البحث مما يؤثر سلباً على البحث العلمي والأكاديمي في تلك المؤسسات ذات الاهتمام بالتعليم العالي والبحث العلمي.
6. يلعب المصطلح دوراً جوهرياً في مجتمع المعلومات في مختلف الجوانب الثقافية والاقتصادية والعلمية.

**التوصيات:**

- في ضوء نتائج البحث أرى أن من الضرورة بمكان التوصية بما يلي:
1. ضرورة اهتمام الإدارات العربية والحكومات العربية بتوليد المصطلح المعلوماتي وإنتاجه ونشره وتفعيل أدواره في الإدارة وفي مجالات البحث ومجالات خدمة الإنسان والأرض.
  2. ضرورة إيجاد فرق عمل يقتصر عملها على دراسة المصطلحات المعلوماتية العربية والأجنبية وعلى إيجاد المصطلح المعلوماتي وتوليد وإنتاجه.
  3. ضرورة رصد الموازنات الكافية للانفاق على مشروع معاجم متخصصة للمصطلح المعلوماتي في جميع مجالات العلوم والتقانات الحديثة.
  4. ضرورة توجيه الباحثين والدارسين في المعاهد والكليات والجامعات والمؤسسات الاقتصادية والبحثية نحو الاهتمام بالمصطلح المعلوماتي وتكنولوجيا المعلومات للنظر إلى المستقبل انطلاقاً من الماضي والحاضر وبخاصة في عصر تدفق البيانات والمعلومات والمعارف تدفقاً متسارعاً ليس من السهل الحد منه أو إيقافه.

**المراجع****الكتب**

مونتيجري، سكوت، ل (2014). هل يحتاج العلم إلى لغة عالمية؟ اللغة الانجليزية ومستقبل البحث العلمي. ترجمة فؤاد عبد المطلب، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة، ع419، الكويت.

**البحوث والدراسات**

- أيدروج، الأخضر (1994). الانتاج الفكري العربي بين استقلالية الانتاج والتبعية العلمية. المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، المجلة العربية للمعلومات، 15، (1)، تونس، ص 41-54.
- بشر، كمال (1995). التعريب بين التفكير والتعبير. المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، المركز العربي للتعريب والترجمة والتأليف والنشر، مجلة التعريب، ع(9)، السنة الخامسة، دمشق، ص 31-47.
- بيزان، حنان الصادق (2006). الاتجاهات الحديثة في برامج تعلم علوم المعلومات والمكتبات والأرشيف: نحو رؤية إستراتيجية للتحديث، بحث غير منشور، طرابلس: ليبيا.
- الزعبلاوي، صلاح الدين (1995). المصطلح والاصطلاح في التراث العربي عامة والمعاجم العربية خاصة. المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، المركز العربي للتعريب والترجمة والتأليف والنشر، مجلة التعريب، ع(9)، السنة الخامسة، دمشق، ص 11 - 30.
- سماحة، إميل وأبتم محمود (1994). اختيار المصطلحات للمكنز المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم. المجلة العربية للمعلومات، 15(1)، تونس، ص 5 - 22.
- سماعة، جواد حسني (1999). المعجم العلمي المختص (المنهج والمصطلح) المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، مكتب تنسيق التعريب في الوطن العربي. مجلة اللسان العربي، ع48، الرباط، ص 35 - 47.
- مرتاض، عبد الملك (1999). صناعة المصطلح في العربية. المجلس الأعلى للغة العربية، الجزائر، مجلة اللغة العربية، ع(2)، الجزائر، ص 11-31.
- مراياتي، محمد (2004). المصطلح في مجتمع المعلومات، أهميته وإدارته، مجمع اللغة العربية، المؤتمر الثالث، دمشق.
- مقدم، سعيد، إشكالية المصطلح الإداري، المجلس الأعلى للغة العربية، الجزائر، مجلة اللغة العربية، ع(2)، الجزائر، ص 221 - 242.
- الندوات:
- ابن ساسي، محمد (1996). استعمال اللغة العربية في مجال المعلوماتية: نبذة تاريخية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ندوة استخدام اللغة العربية في المعلوماتية، تونس. ص 7 - 24.

**المحاضرات**

ابن مراد، إبراهيم (1996). المعاجم العلمية العربية المختصة ودور الحاسوب. مجمع اللغة العربية الأردني، الموسم الثقافي الرابع عشر، محاضرة، عمان.

- حبيبي، إسحاق علي (1996). التقنيات الحديثة وأفاقية اللغة العربية. مجمع اللغة العربية الأردني، الموسم الثقافي الرابع عشر، عمان، ص 67-121.
- طلال، محمد (2003). اللغة العربية في الإذاعة والتلفاز والفضائيات في المملكة المغربية، دراسة تحليلية ونقد. مجمع اللغة العربية الأردني، الموسم الثقافي الحادي والعشرون، عمان، ص 11-38.
- حطاب، مأمون، وعبد المناف حسان (1996). التحليل الصرفي للغة العربية باستخدام الحاسوب. مجمع اللغة العربية الأردني، الموسم الثقافي الرابع عشر، عمان، ص 55-66.
- الجيلالي، حلام (1999). واقع المعجم العربي المعاصر وآفاق المستقبل، المجلس الأعلى للغة العربية، الجزائر، مجلة اللغة العربية، ع(2)، ص 179 - 202.

#### المراجع باللغة الانجليزية

- Hundley, R. et. al (2010). The Global Course of the Information Revolution: Recurring Themes and Regional Variations. Santa Monica, CA: RAND Corporation, 2003. Retrieved 15<sup>th</sup> April 2015 from: [http://www.rand.org/pubs/monograph\\_reports/MR1680.html](http://www.rand.org/pubs/monograph_reports/MR1680.html).

## The Production and Generation of the Information Term in the Age of Information Technology

*Mohamed El-Anaswa\**

### ABSTRACT

The project aimed to show the means, the styles, forms and the methods which contributed to the production and formation of the information term in the data, information, knowledge and sciences related to modern technologies, and to shed the light on the problems and obstacles which face it, as well as to show the role of the Arab management in comprehending the information term, distributing it, as well as in activating its role in serving the land and the human being.

The documentary methodology, which relies on sources, printed and unprinted documents, in addition to audible and visual sources, was adopted. The main result that was reached is that it showed a shortage in the production of the information term in the Arabic language, which has led to restoring to translation, Arabization or transference from the controlling foreign languages which was clearly seen by professional Arabs. This is also ascribed to the various problems which faced the production of the information term and the use of it on a large scale. Not to forget the malfunction in the role of Arab managements in providing, protecting and distributing the information term in the academic, scientific and pedagogical methods.

**Keywords:** Information Term, Generating the Information Term, Computerization of Information Term.

\* Al-Balqa Applied University, Jordan. Received on 1/12/2015 and Accepted for Publication on 26/3/2016.